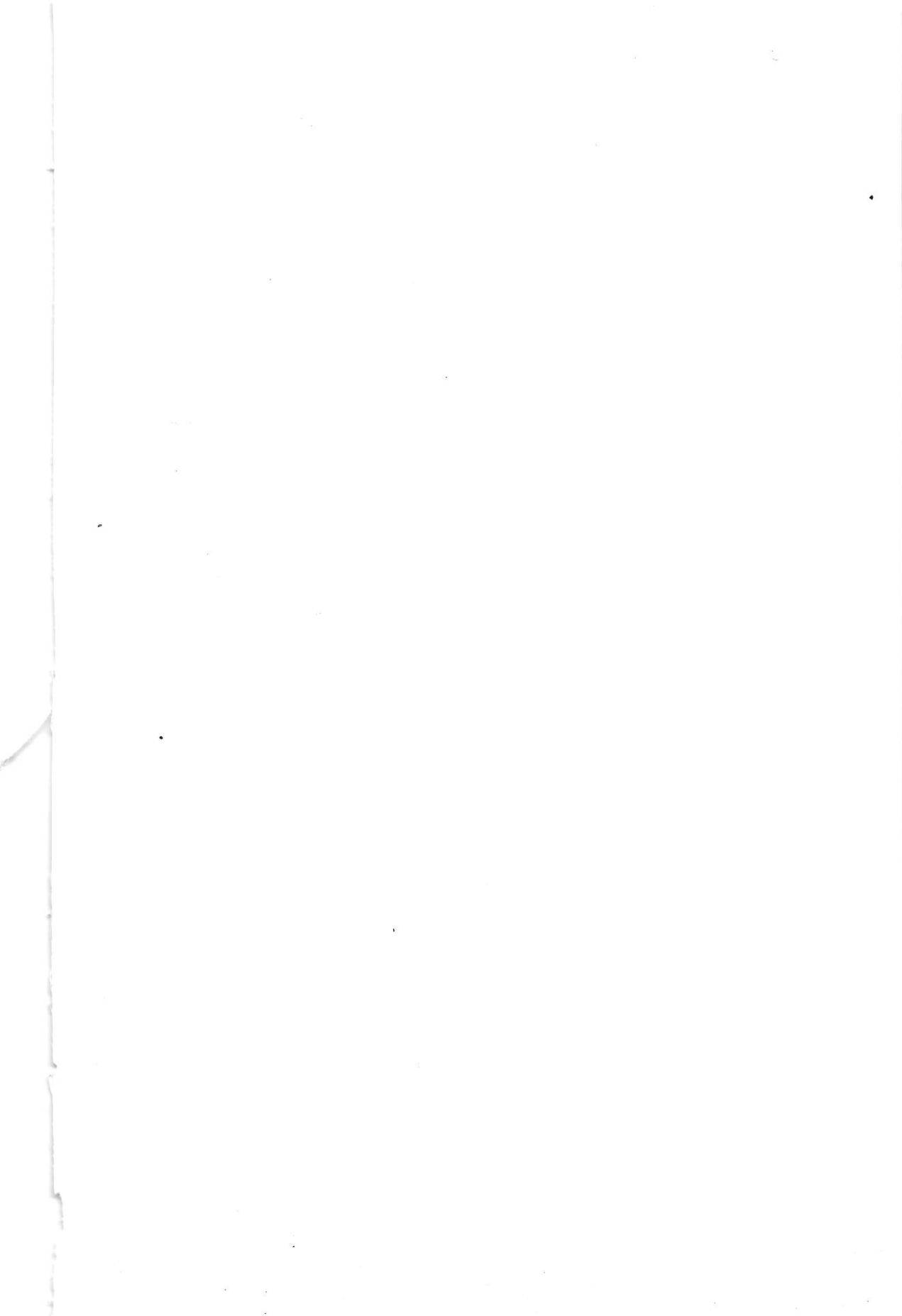


الفرق عند الأصوليين

الدكتور

محمد فاضل السامري

المدرس في كلية العلوم الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد فَرَّقَ بين
الناس — يَفْرُقُ بين المؤمنين والكافرين بتصديقه وتكذيبه. وعلى آله وأصحابه أعلام
المجاهدين المخلصين، ومن سلك نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا بحث في قواعد العلة من مباحث أصول الفقه الإسلامي؛ رتبته على
مقدمة ومبحثين وخاتمة.

نسأله تعالى حسن الخاتمة.

المقدمة

— ١ —

العلة ركن القياس الأعظم^(١)؛ ولها مسالكها واعتراضاتها^(٢) التي تقدح في صلاحية العلة للاحتجاج بها أو بناء الحكم عليها.

وتسمى أيضا بمبطلات العلة، ونواقض العلة، ودفع العلل المؤثرة، وقوادح العلة.

— ٢ —

وإفرادنا الفرق في مبحث خاص واختيارنا له؛ لأنه من أقوى الاعتراضات على العلة التي ذهب جماهير الفقهاء إليها.

لذا سنبدأ بتعريف الفرق وذكر ضروبه ثم الشروع بنشر شروطه والعروج للوقوف عند حجيته

(١) ينظر: الغزالي، محمد بن محمد: "شفاء الغليل": ٢٠.

(٢) ينظر: الجويني، أبو المعالي عبد الملك: "البرهان في أصول الفقه": ٩٧/٢؛ الغزالي، محمد بن

محمد: "المستصفى": ٣٤٩/٢؛ الآسنوي، جمال الدين: "نهاية السؤل": ١٤٥/٤؛

التفتازاني، سعد الدين: "شرح التلويح": ٨٥/٢؛ الآمدي، سيف الدين: الإحكام في أصول

الأحكام: ٢٥٠/٢؛ التلمساني، محمد بن أحمد: "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على

الأصول": ١٥٦؛ الشنقيطي، الشيخ محمد الأمين: "مذكرة أصول الفقه": ٣٠١؛ السبكي،

عبد الوهاب: "منع الموانع عن جمع الجوامع": ٣٨١؛ القاسم بن محمد: "كتاب هداية

العقول": ٥٨٧/٢.

المبحث الأول

في ماهية الفرق وأنواعه

المطلب الأول: في ماهية الفرق.

الفرق لغة: تفرد معاجم اللغة للفرق مادته؛ نذكر ما له ارتباط ببحثنا ويوجز في الآتي:

الفرق خلاف الجمع، فَرَقَهُ يَفْرُقُهُ فَرَقًا، وفَرَّقَهُ، وقيل: فَرَقَ للصّلاح فَرَقًا، وفَرَّقَ للإفساد تفريقاً^(١).

الفرق الفصل بين الشيئين فَرَقَ يَفْرُقُ فَرَقًا^(٢). وفرقت بين الشيئين أفرق فَرَقًا وفَرَّقًا. وفرقت الشيء تفريقاً وتفرقةً، فأنفركَ وافترقَ وتفرَّقَ. واخذت حقي منه بالتفاريق^(٣).

— ٣ —

وفرقت بين الشيئين أفرق فَرَقًا وفَرَّقًا. وفرقت الشيء تفريقاً وتفرقةً، فأنفركَ وافترقَ وتفرَّقَ. واخذت حقي منه بالتفاريق^(٤).

والمعنيان المتقدمان مستثمران في التعريف الاصطلاحي يساعدنا على هذا الحمل ما جاء في "معجم مقاييس اللغة" حين قال: "فرق": الفاء والراء والقاف

(١) ينظر: "البرهان"، مصدر سابق: ١٣٧/٢؛ السبكي، علي بن عبد الكافي: "الإيجاز في شرح المنهاج": ١٣٤/٣.

(٢) ينظر: ابن المنظور، "لسان العرب"، مادة فرق: ١٠٨٥/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه، وبنفس الصفحة.

(٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد: "الصّحاح": فصل الفاء ١٥٤٠/٤.

أصيلٌ صحيح يدل على تمييز و تزييل بين شيئين. من ذلك الفرقُ: فرق الشعر. يقال: فرَّقته فرَّقاً^(١).

*التعريف الاصطلاحي: الناظر في كتب الأصول نظرة الحصر والتقسيم يجد أولاً: اتجاهين في تعريف الفرق عند علماء اصول الفقه. والثاني: تأثير أنواع الفرق وضروبه بالتعريف وتأثير الضروب على التعريف.

جاء في "الإحكام في اصول الأحكام" ما نصه: واعلم أن سؤال الفرق عند أبناء زماننا لا يخرج عن المعارضة في الأصل أو الفرع، إلا إنه عند بعض المتقدمين: عبارة عن مجموع الأمرين، حتى إنه لو اقتصر على أحدهما لا يكون فرقاً^(٢).

على هذا سيتوزع التعريف تأسيساً على ما تقدم كآلائي:

الاتجاه الحاصر؛ ومنه ما ذهب اليه التفتازاني^(٣) حين قال:

— ٤ —

وهو أن يتبين في الأصل وصف له مدخل في العلية لا يوجد في الفرع^(٤).

ويوضح التفتازاني نفسه نتيجة التعريف؛ فيقول: " فيكون حاصله منع علية

(١) ابن فارس: "معجم مقاييس اللغة"، باب الفاء والراء وما يثلثهما: ٤/٩٣.

(٢) الإحكام في اصول الأحكام، مصدر سابق: ٤/٢٧١.

(٣) التفتازاني: هو مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصليين والمنطق وغيرها من العلوم. من تصانيفه: "شرح العضد"، "شرح التخليص" مطوياً وآخر مختصر، و "التلويح على التنقيح" وغيرها توفي سنة (٩٧١) هـ - ينظر: الداودي، شمس الدين محمد: "طبقات المفسرين": ٢/٣١٩.

(٤) شرح التلويح على التوضيح، مصدر سابق: ٢/٨٩.

الوصف وإدعاء أن العلة هي الوصف مع شئ آخر" (١).

الاتجاه الشامل للأصل والفرع تعييناً أو منعاً، ومنه ما ذهب إليه البيضاوي (٢) حين عرفه بأنه: "جعل تعيين الأصل علة أو الفرع مانعاً" (٣).

وذكر لنا البيضاوي نتيجة هذا التعريف؛ فقال: "والأول: يؤثر حيث لم يجز التعليل بعلمتين، والثاني: عند من جعل النقض مع المانع قادحاً" (٤).

على هذا توزع الفرق في هذا الاتجاه على ضربين أو نوعين سيأتي ذكرهما في المطلب الثاني من هذا البحث.

والمدقق في التعريف المتقدم وتوزعه على ضربين يجده يعود إلى خلاف أصولي عند المتقدمين سنلاحظ ذلك في حجية الفرق.

- ٥ -

التعريف الجامع بين الاتجاهين؛ ومنه ما ذهب إليه الإمام الغزالي بقوله: "أن يفرق الشرع بين شيئين في الحكم بذكر صفة فاصلة" (٥).

(١) المصدر السابق نفسه ونفس الصفحة.

(٢) البيضاوي: هو القاضي ناصر الدين، أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي. كان عالماً بعلوم كثيرة. من أشهر مصنفاته: "مختصر الكشاف" وهو المعروف بـ "تفسير البيضاوي"، و "منهاج الوصول إلى علم الأصول" وغيرها. توفي سنة (٦٩١هـ) أو (٦٩٢هـ) أو (٦٨٥هـ).

(٣) نظر: السبكي، تاج الدين: "طبقات الشافعية الكبرى": ٥٩/٥.

(٤) نهاية السؤل "مصدر سابق: ٢٣٠.

(٥) شفاء الغليل، مصدر سابق: ٤٦.

ثم ذكر الغزالي سبب اختيار هذا التعريف؛ بقوله: "فهو تنبيه على أن الوصف الفاصل هو الموجب للحكم الذي عُرف به المفارقة"^(١).

ومن تعريفات هذا الاتجاه ما ذهب إليه الزركشي^(٢)؛ حين قال: "إبداء وصف في الأصل يصلح أن يكون علة مستقلة للحكم أو جزء علة وهو معدوم في الفرع سواء كان مناسباً أو شبيهاً إن كانت العلة شبيهة بأن يجمع المستدل بين الأصل والفرع بأمر مشترك بينهما فيبيدي المعترض وصفاً فارقاً بينه وبين الفرع"^(٣) والذي يلحظ على هذا التعريف أمران:

الأول: ليس جامعاً مانعاً.

والثاني: التداخل بين المعارضة وعلة القياس مع الفرق.

والذي تميل إليه هو ما ذهب إليه الإمام الغزالي لسببين:

أحدهما: لأنه جامع مانع.

والثاني: لأنه جعل مظان الفرق المفارقة وهي المشاركة وهي انطباق في مظان

علة ومسالكها وقوادحها.

(١) المصدر السابق نفسه وب نفس الصفحة

(٢) الزركشي: هو محمد بن بشار بن عبد الله، بدر الدين الزركشي. كان فقيهاً أصولياً محمداً، أديباً، محدثاً، شافعي المذهب. صنف كثيراً من العلوم؛ من أهم مصنفاته: "البرهان في علوم القرآن"؛ "البحر المحيط في أصول الفقه"، "القواعد في الفروع"، وغيرهما من المصنفات. توفي سنة ٧٩٤هـ. ينظر: الزركلي، خير الدين: "الأعلام": ٢٨٦/٦.

(٣) البحر المحيط، مصدر سابق: ٢٦٦/٤.

المطلب الثاني: في ضروب الفرق

٦

من خلال عرضنا للتعريفات برزت اتجاهات نرى أن لها علاقة بضروب الفرق وأنواعه، ونلاحظها تنحصر في الاتجاه الثاني والثالث وتقوم في الآتي:

أولاً: الضربان المتأثران بالاتجاه الثاني لتعريف الفرق:

أن يجعل المعارض تعيين أصل القياس - أي الخصوصية التي فيه - علة لحكمه؛ كقول الحنفي: الخارج من غير السبيلين ناقض للوضوء بالقياس على ما خرج منهما. والجامع: هو خروج النجاسة؛ فيقول المعارض: الفرق بينهما أن الخصوصية التي في الأصل وهي خروج النجاسة من السبيلين هي العلة في انتقاض الوضوء لا مطلق خروجيهما^(١).

وهذا الضرب فيه خلاف ينبغي على جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين مستقلتين، أو بعلتين فصاعداً والراجح جوازه؛ فإن كان ذلك كذلك لم يقدر هذا الفرق لأن الحكم في الأصل إذا علل بالمعنى المشترك بينه وبين الفرع ثم علل بعد ذلك بتعيينه لم يكن التعليل الثاني مانعاً من التعليل الأول إذ لا يلزم منه إلا التعليل بعلتين. بخلاف الذهاب إلى المنع من التعليل؛ وفي هذا قدح للفرق لأن تعليل الأصل غير موجود في الفرع^(٢).

(١) لمائة السؤل، مصدر سابق: ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) ينظر: "المصدر السابق نفسه: ٢٣٦-٢٣٧؛ و "الإجماع"، مصدر سابق: ١٣٤/٣-

أن يجعل تعيين الفرع - أي خصوصيته - مانعاً من ثبوت حكم الأصل فيه؛ كقول الحنفية: يجب القصاص على المسلم بقتل الذمّي قياساً على غير المسلم. والجامع هو القتل العمد العدوان؛ فيقول المعترض: الفرق بينهما أن تعيين الفرع وهو كونه مسلماً مانع من وجوب القصاص عليه لشرفه".

وفي هذا الضرب خلاف ينحصر في قولين:

أحدهما: جعله قادحاً؛ وذلك في كون الوصف علة؛ لأن الوصف الذي جعله المستدل علة إذ وجد في الفرع ولم يترتب الحكم على وجوده لمانع وهو تعيين الفرع؛ فقد تحقق النقص مع المانع، والنقص مع المانع قادح.

الثاني: ليس بقادح؛ باعتبار أن الفرق بتعين الفرع لا يؤثر؛ لأن تخلف الحكم عنه إنما هو لمانع.

ثانياً: الضربان المتأثران بالاتجاه الثالث لتعريف الفرق:

أن يقتصر في الحال على ذكر أحد القسمين، فيقطعه عن عموم ذكره ومهده.

وهذا كقوله ﷺ: "القاتل لا يرث".

فإنه تقرر أن القريب وارث فإن أبان أن القاتل لا يرث علم أن القتل المذكور هو العلة في نفي الإرث، ولولاه لم يكن لإضافة الحكم اليه وتعريف محل الحرمان به معنى.

وليس هذا مأخوذاً من المناسبة. فلو قال: الطويل لا يرث، والأسود لا يرث، لكننا نقول الطول الفاصل، مناط الفصل ومتعلق حرمان الميراث.

- ٨ -

فإن قيل إذا لم يعقل بين الطول والسواد. زين الحرمان للسيراث مناسبة ولا عرف له تأثير فيه، فكيف يقال: إنه علة^(١).

ويمكن أن تلخص الإجابة على هذا الاعتراض بأن الأمارات والمناسب غير المؤثر لا يوجب الحكم بذاته بخلاف المؤثر^(٢).

في كون المناسبة - على تجردها - شرطاً مستقلاً لكون الحكم المجرد الثابت على وفقها تنبيهاً على اعتباره والتعليل به - عند فريق من العلماء. دون فريق.

فالتنبيه إذا استند إلى مجرد ذكر الحكم، فارق المناسب غير المناسب. فإذا قال الشارع، حرم عليكم شرب الخمر فهو تنبيه على أن تحريمه لكونه مسكراً، مزيلاً للعقل الذي هو ملاك التكليف، ومركب أمانة الشرع، ولا تنبيه على كونه معللاً بجمركا القانية، ولا برائحته الفاتحة؛ لأن هذه الأوصاف لا تناسب، ولا يحصل التنبيه عليها مجرد ذكر الحكم. فهذا مأخذ الفرق لا غير^(٣).

وكل هذا يعود إلى تفسير العلة بالأمانة أو الباعث وتفسير العلة بالموجب ومنها الموجبات العقلية ولهذا ذهب البعض إلى أن الفرق نوعان: تفصيلي وإجمالي^(٤).

(١) نهاية السؤل"، مصدر سابق: ٢٣٦/٤.

(٢) المصدر السابق نفسه: ٢٣٧/٤.

(٣) رواه ابن ماجة في سننه، كتاب الديات، باب القاتل لا يرث، رقم الحديث: ٢٦٤٥.

وكتاب الفرائض، باب ميراث القاتل، رقم الحديث: ٢٧٣٥.

(٤) "شفاء الغليل"، مصدر سابق: ٤٦-٤٧.

وهناك من يستطرد في أنواع الفرق؛ فيقسم الفرق إلى صحيح وفاسد، كالفرق بالأوصاف الطردية، والفرق بكون الأصل مجمعاً عليه والفرع مختلفاً فيه^(١).

وفي نظرنا يعود هذا إلى ما ذكرناه من الاتجاهين المتقدمين.

(١) ينظر: "المصدر السابق" : ٤٧. ينظر: "المصدر السابق" : ٤٨. ينظر: "الأصفهاني، محمد بن محمود: "الكاشف عن المحصول" : ٥٠٩/٦ و ٥١١. ينظر: "البحر المحيطة"، مصدر سابق: ٢٧٧/٤.

المبحث الثاني في شروط الفرق وحجيته

- ٩ -

المطلب الأول: في شروط الفرق

للفرق شروط ترتب في الآتي:

أحدها: أن يرد إلى أصل، أي أنه يحتاج إلى يرد علة الأصل إلى الأصل، وعلة الفرع إلى أصل.

ثانيها: أن يكون الفرق أخص من الجمع؛ فإن كان الفرق أعم منه فالجمع الخاص مقدم على الفرق العام. والفرق معنى يشتمل على ذكر أصل وفرع وهما يفترقان فيه، وهذا يقع على نقيض غرض الجمع. فإن كان مثله يوجب الافتراق إلا إذا ترجح الجمع على الفرق. ومثال الفرق العام قول الشافعي رحمته في انعقاد النكاح بفاسقين: إذا قسنا على حضور الصبي، فيقول الحنفي: بعد البلوغ لو أعاد شهادته المردودة دون الصبي قبلت، بخلاف الفاسق. فهذا فرق لا يشعر بما هو بحكم المسألة فلا يعارض الدليل المشعر بحكمها.

ثالثها: أن لا يحتاج الفارق إلى زيادة أمر في جانب الفرع إذا عكسه، فإنه إذا ذكر زيادة كان جمعاً بين معارضة في الأصل ومعارضة في الفرع؛ كقولنا في خيار الشرط: حتى مالي لازم يجب الإرث فيه كخيار الرد بالعيب. فيقول الحنفي: خيار العيب معتاض عنه وليس بوثيقة، إحترافاً عن الرهن، فهذا باطل.

رابعها: أن المستدل إذا اعتبر الفرع بأصول متعددة، هل يجب أن يكون الفرق متحداً بالنسبة لجميع الأصول فيه خلاف ينبي على جواز القياس على أصول متعددة. وإذا جاز فهل يشترط أن يكون في الفرق - مع اتحاده - متناولاً لجميع الأصول؟ فيه خلاف: منهم من قال الفرق في مقابلة الجمع، والجمع متحد، فالفرق يكون متحداً. والصحيح أنه يجوز أن يفرق بفروق متعددة لأنه لا يساعد في الغالب معنى واحد على الفرق في جميع الأصول وإذا قلنا بتعدد الأصول، هل يجوز الاقتصار على الفرق والقطع عن بعض الأصول؟ فيه خلاف، منهم من منعه؛ لأن ما بقي يكفي لبناء الفرع عليه.

- ١٠ -

ومنهم من قال لما ذكر الأصول وتقلد بتقريرها والذب عنها فطريق الفارق القطع عن جميعها^(١).

مما تقدم يمكن إجمال هذه الشروط في أمرين:

أحدهما: أن يكون بين الأصل والفرع فرق بوجه من الوجود.

الثاني: أن يكون قاطعاً للجميع، بأن يكون أخص من الجمع ليقدم عليه أو مثله ليعارضه^(٢).

(١) ينظر: "البرهان"، مصدر سابق: ١٤١/٢؛ "البحر المحيط"، مصدر سابق: ٢٧٣/٤ -

(٢) ينظر: "البحر المحيط"، مصدر سابق: ٢٦٦/٤.

المطلب الثاني: في حجية الفرق

اختلف موقف الأصوليين في عدّ الفرق قادحاً في العلة من عدم قدحه فيها؛ ويمكن حصره في قولين:

إحدهما: أنه غير مقبول، لما فيه من الجمع بين أسئلة مختلفة، وهي المعارضة في الأصل والمعارضة في الفرع^(١).

وتفصيل هذا القول بعدم عدّ الفرق قادحاً في العلة يعود إلى توجيهين: لأن الجامع لم يلتزم بجمعه مساواة الفرع والأصل في جميع القضايا، وإنما ساوى بينهما في وجه، ولا يتضمن الجمع بين أسئلة متفرقة. ولأن المعارض ذكر معنى في جانب الأصل، وذلك لا يمنع تعليل المعلن بجواز تعليل الحكم بعلتين.

على هذا تأسس الحكم بالقول: وإنما يستمر هذا مع القول بردّ المعارضة في جانب الأصل والفرع جميعاً وهو عند المحصلين ساقط مردود^(٢).

وبعبارة أوسع أن شرط صحة القياس لتعدية الحكم إلى الفرع تعليل الأصل ببعض أوصافه لا بجميع أوصافه، فبيان المفارقة بين الأصل والفرع بذكر وصف آخر لا يوجد ذلك في الفرع ويرجع إلى بيان صحة المقايسة، فأما أن يكون ذلك اعتراضاً على العلة فلا.

(١) الأحكام في أصول الأحكام"، مصدر سابق: ٢/٢٧١.

(٢) ينظر: "البحر المحييط"، مصدر سابق: ٤/٢٦٧.

أما أن يحصل الاعتراض في موقف المنكر حتى تبين له الحجة، فهذا سعي في إثبات الحكم في الأصل وهو مفروغ عنه، ولا يتصل ما يشته في الفرع إلا من حيث إنه ينعدم ذلك المعنى في الفرع وبالعدم لا يثبت الاتصال، وعليه لا يترتب موجب.

- ١١ -

هذا من جهة موقف المنكر، ومن جهة جواز أن يكون الأصل معلولاً بعلتين ثم يتعد الحكم إلى بعض الفروع بإحدى العلتين دون الأخرى، أي وجدت إحداهما في الفرع وعدمت الأخرى، وأحدهما كافية لوجوب الحكم بحصول المقايسة لأن انتفاء إحدى العلتين لا يقتضي انتفاء حكمها إذا خلفتها علة أخرى^(١).

والثاني: أنه مقبول؛ ويتوزع على اتجاهين:

الاتجاه الأول: الذي اختاره ابن سريج^(٢) والأستاذ أبو إسحاق^(٣) ويتلخص بأن الفرق ليس سؤالاً على حياله بل هو سؤالان أو هو معنى معارضة

(١) ينظر: السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد: "أصول السرخس" ٢/ ٢٣٤؛ "البحر المحيط"، مصدر سابق: ٢٦٧/٤.

(٢) ابن سريج: هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج، الفقيه الشافعي. كان يفضل على جميع أصحاب الشافعي، حتى على المزني. وإن فهرست كتبه كانت تشتمل على أربعمائة مصنف. توفي - رحمه الله - سنة ست وثلاثمائة ببغداد. ينظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد: "وفيات الأعيان" ١/ ٦٦.

(٣) أبو إسحاق: هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأسفرايني الملقب بركن الدين، الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي. له التصانيف الجليلة. منها: كتابه الكبير الذي سماه "جامع الحلبي في أصول الدين والرد على الملحدين"، وغير ذلك من المصنفات. توفي رحمه الله تعالى سنة ٤١٨ هـ بنيسابور. - ينظر: المصدر السابق نفسه: ٢٨/١.

الأصل بمعنى، ومعارضة العلة التي نصبها المستدل في الفرع بعلّة مستقلة والمقصود منه المعارضة.

وحاصل الأمر عدّ الفرق ههنا مقبول لأنه معارضة العلة بعلّة^(١).

- ١٢ -

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي ارتضاه كل من ينتمي إلى التحقيق من الفقهاء والأصوليين... إنه صحيح مقبول بل هو عند جماهير الفقهاء أقوى الاعتراضات واجدها بالاعتناء كما سبق ذلك في مقدمة البحث^(٢).

وحجة هؤلاء تتلخص في الآتي:

الفرق صحيح مقبول وهو إن اشتمل على معنى معارضة الأصل وعلى معارضة علة الفرع بعلّة فليس المقصود منه المعارضة، بل مناقضة الجمع.

استدل هذا الاتجاه على حجية الفرق بأن السلف كانوا يجمعون ويفرقون، بل ويتعلقون بالفرق كما يتعلقون بالفرع كما في قصة إرسال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسوله إلى امرأة غاب عنها زوجها لجهاده مع جند المسلمين وكان يدخل عليها فأنكر ذلك، فبلغها طلب الفاروق، فقيل لها: أجيبي عمر، فقالت يا ويلها ما لها وعمر، قال: فبينما هي في الطريق فرغت، فضربها الطلق فدخلت داراً فألقت ولدها فصاح الصبي صيحتين ثم مات، فاستشار عمر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأشار عليه بعضهم إنه ليس عليك شيء إنما أنت وال ومؤدب، وهذا ما ذهب إليه سيدنا

(١) ينظر: "الأحكام في أصول الأحكام"، مصدر سابق: ٢٧١/٤؛ "البحر المحيط"، مصدر

سابق: ٢٦٧/٤.

(٢) ينظر: "البرهان"، مصدر سابق: ١٣٧/٢؛ "البحر المحيط"، مصدر سابق: ٢٦٧/٤.

عبد الرحمن بن عوف. وقال سيدنا علي عليه السلام إن لم يجتهد فقد غشك، وإن اجتهد فقد أخطأ، أرى عليك الغرة^(١).

عليك الغرة: أي عليك في دينه نسمة. "معجم مقاييس اللغة"، كتاب الغين، باب الغين وما معهما في المضاعف والمطابق: ٣٨١/٤.

— ١٣ —

وقد وجه أصحاب الاتجاه الثاني هذا الاستدلال بقولهم: "وكان عبد الرحمن بن عوف حاول تشبيه تأديبه بالمباحات التي لا تعقب ضماناً، وجعل الجامع أنه فعل ماله أن يفعله، فاعترضه علي عليه السلام بالفرق، وأبان أن المباحات المضبوطة النهايات ليست كالتعزيرات التي يجب الوقوف عليها دوغماً يؤدي إلى الإتلاف"^(٢).

والمتبع لمناظرات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم جميعاً - يجد معظم كلامهم في المباحثات جمعاً وفرقاً، ويهون على الموفق تقدير جريان الجمع والفرق من الأولين مجرى واحداً في طريق النقل المستفيض^(٣).

(١) ينظر: "البرهان"، مصدر سابق: ١٣٨/٢؛ "البحر المحيط"، مصدر سابق: ٢٦٧/٤ - ٢٦٨.

(٢) البحر المحيط"، مصدر سابق: ٢٦٨/٤.

(٣) ينظر: "البرهان"، مصدر سابق: ١٣٨/٢.

الخاتمة

وتعرض في الآتي:

١. بين الفرق والجمع تلازم من حيث النزوم وسؤال المعارضة بعده مبطلاً للعلية أو عدمه؛ فالفرق عن بيان معنى في الأصل له مدخل في التعليل ولا وجود له في الفرع فيرجع حاصله إلى بيان انتفاء علّة الأصل في الفرع وبه ينقطع الجمع.

٢. لهذا البحث - كما نراه - فائدة في معرفة دقيقة لأسباب اختلاف الفقهاء يندر أن تذكر في مظان الخلاف من المؤلفات المعاصرة، وفائدة كبيرة ودقيقة لإعطاء الجواب للمستجدات التي تلح في طلب الإجابة من فقه الإسلام وشريعته الكاملة كالاستنساخ وبنك الحيامن وإضرابهما.

المراجع والمصادر

١. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد - (المتوفى ٦٨١هـ):
"وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، تحقيق: د. احسان عباس، دار
الثقافة، بيروت - لبنان.
٢. ابن فارس، أبو حسين أحمد بن فارس بن زكريا - (المتوفى ٣٩٥ هـ):
معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون.
٣. ابن ماجه، ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الحافظ -
(المتوفى ٢٧٥هـ): "سنن ابن ماجه"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، دار
الحديث - القاهرة.
٤. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، العلامة -
(المتوفى ٧١١هـ): "لسان العرب المحيط"، قدم له: العلامة الشيخ عبد
الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف الخياط، دار لسان العرب -
بيروت.
٥. الاسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الشافعي، الإمام
(المتوفى ٧٧٢هـ): "نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول"، عالم الكتب.
٦. الأصفهاني، أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي
(المتوفى ٦٥٣هـ): "الكاشف عن اغصول في علم الأصول"، تحقيق
وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخر، قدم له: الأستاذ
الدكتور محمد عبد الرحمن مندور، ط ١: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٧. الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد، الإمام (المتوفى ٦٣١هـ): "الإحكام في أصول الأحكام"، طبعة جديدة منقحة مصححة بإشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط ١: ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، دار الفكر، بيروت - لبنان.
٨. التفتازاني، سعد الدين مسعود ابن عمر الشافعي، العلامة (المتوفى ٧٩٢هـ): "شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه"، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٩. التلمساني، الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد المالكي، الإمام (المتوفى ٧٧١هـ): "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، حققه وخرج أحاديثه وقدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٠٣هـ: ١٩٨٣م.
١٠. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الإمام (المتوفى ٣٩٣هـ): "الصحاح في اللغة"، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤: ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
١١. الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، إمام الحرمين (المتوفى ٤٧٨هـ): "البرهان في أصول الفقه"، علّق عليه وخرّج أحاديثه: صلاح بن محمد بن عويضة، ط ١: ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
١٢. الداودي، شمس الدين محمد بن علي. الخافظ (المتوفى ٩٤٥هـ): "طبقات المفسرين"، تحقيق: محمد علي عمر، ط ١: ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م، مكتبة وهبة - القاهرة.

١٣. الزركلي، خير الدين: "الأعلام — قاموس تراجم أشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، ط ٣.

١٤. السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ابن تقي الدين، الإمام (المتوفى ٧٧١هـ): "طبقات الشافعية الكبرى"، ط ٢، دار المعرفة، بيروت — لبنان.

١٥. السبكي، تاج الدين: "منع الموانع في جمع الجوامع"، تحقيق: د. سعيد بن علي الحميري، ط ١: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٧م، دار البشائر الإسلامية، بيروت — لبنان.

١٦. السبكي، علي عبد الكافي، شيخ الإسلام (المتوفى ٧٥٦هـ): "الإهلاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي"، كتب هوامشه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط ١: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.

١٧. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد، الإمام (المتوفى ٤٩٠هـ): "أصول السرخسي"، حقق أصوله: أبو الوفا الأفغاني، ط ١: ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.

١٨. الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار، الشيخ: "مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر للعلامة ابن قدامة — رحمه الله —" دار العلم، بيروت — لبنان.

١٩. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، الإمام (المتوفى ٥٠٥هـ): "شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل"، تحقيق: د. حمد عبيد الكبيسي، مطبعة الإرشاد — بغداد ١٣٩٠هـ — ١٩٧١م.

٢٠. الغزالي: " المستصفى من علم الأصول"، دار العلوم الحديثة، بيروت - لبنان.

٢١. القاسم، الحسين بن القاسم بن محمد: " كتاب هداية العقول إلى غاية السؤل في علم الأصول"، ط ٢: ١٤٠١هـ، المكتبة الإسلامية.